مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية
اسم الكاتب: د. محمود إبراهيم، نغم أحمد فؤاد مكية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4275
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 10:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (3) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (3) 2011

دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية

الدكتور محمود إبراهيم*
نغم أحمد فؤاد مكية**

(تاريخ الإيداع 2 / 3 / 2011. قُبِل للنشر في 20 / 4 / 2011)

□ ملخّص □

هزت الفضائح المالية التي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والبنوك الكبرى على مستوى العالم،ثقة المساهمين والمودعين ورجال الأعمال، وأخذت قضية البحث عن سبل ووسائل للرقابة على أعمال تلك الشركات والبنوك، تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية الدولية من أجل الحفاظ على حقوق المودعين والمساهمين، لضمان قيام المؤسسات المالية والاقتصادية بدورها، بعيدًا عن الفساد المالي والإداري. مما أدى في الآونة الأخيرة إلى ظهور ما يعرف بالحوكمة. و يهدف البحث لدراسة دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية، وقد تم ذلك من خلال استبانة أجابت عليها عينة من المشاركين في سوق دمشق للأوراق المالية.واستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، السوق المالي، التقارير المالية، الجودة.

*أستاذ مساعد – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– حلب– سورية.
**طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة حلب– حلب– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (3) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (3) 2011

The Role of Corporate Governance in Improving the Financial Reports Quality within Syrian Business

Dr. Mahmoud Ebrahim*
Nagham Ahmad Fouad Makieh**

(Received 2 / 3 / 2011. Accepted 20 / 4 / 2011)

□ ABSTRACT □

The financial scandals that cause many companies and main banks allover the world to be bankrupt have shaken the confidence of shareholders, depositors and business men. To insure that the financial and economic institutions play its desirable role, searching for means of observing these companies and banks work became a predominant issue at the economic international arena in order to save the rights of the depositors and shareholders. As a respond to this request, a new term which is known as "Corporate Governance" has emerged in the latest period. The purpose of this study was reporting the effects of corporate governance on improving the quality of the financial reports. It fought to achieve its aims and supposals through a questionnaire which was distributed in Damascus stock market, and data were analyzed by using the (SPSS).

Key Words: Corporate governance, stock market, financial reports, quality**.**

***Associate Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria.**
****Postgraduate Student, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Aleppo University, Aleppo, Syria.**

مقدمة:

أصبحت حوكمة الشركات "Corporate Governance"من الموضوعات الهامة لدى كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام1997 وأزمة شركة Enron التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002م.

فقد أدى انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح فيها، وبصفه خاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات.

لذا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السلبيات، لضمان قيام الإدارة بعملها بشكل سليم، باعتبار أن الإدارة هي المسؤولة عن جودة التقارير المالية ومراجعتها والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير المحاسبية بالشكل الذي يلبي احتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

وانطلاقاً مما سبق سنلقي الضوء على مفهوم حوكمة الشركات و مبادئها و آلياتها ودورها في تحسين جودة التقارير المالية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية من خلال ما يلي:

1- هل تتأثر جودة التقارير المالية للشركات المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية بوجود حوكمة الشركات؟

2- هل هناك وعي من قبل المتعاملين في سوق دمشق للأوراق المالية بأهمية وجود حوكمة الشركات؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على:

- أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية السورية.

-الاستفادة من الحوكمة في تطوير الممارسة المحاسبية وتطوير مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المحاسبية السورية، والتي ستنعكس على قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية السوري.

أما هدف البحث:

-زيادة وعي المتعاملين في السوق بأهمية هذا المفهوم.

-تسليط الضوء على أهمية تطبيق حوكمة الشركات وخاصةً في بيئة الأعمال السورية بهدف زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمرتقبين في معلومات التقارير المالية. وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية و تنميتها.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث اعتمد البحث على:

1- **جانب نظري:**يعتمد على المنهج الوصفي و التحليلي من خلال دراسة و تحليل المراجع والدوريات التي تناولت حوكمة الشركات و جودة المعلومات المحاسبية.

2- **جانب ميداني:**تحليلي إحصائي، للتحقق من فروض البحث واستقراء النتائج وتحديد التوصيات، وتمثل هذا الجانب بقائمة استقصاء تم توزيعها على عينة من المتعاملين في سوق دمشق للأوراق المالية.

وتم استخدام برنامج SPSS Statistics النسخة 17 في عمليات تحليل ومعالجة البيانات، وتم اختبار الأسئلة المتعلقة بالفرضيات بواسطة إحصائية الاختبار t لعينة واحدة عند مستوى دلالة 0.05 أي بمجال ثقة قدره 0.95.

فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

1. (H0) فرضية العدم: لا توجد علاقةذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية.

2. (H1) الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية.

عينة البحث:

تركزت الدراسة على عينة من المتعاملين في سوق دمشق للأوراق المالية في الفترة 2010- 2011.

أولاً- مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات:

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات، وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل.

يعرّف البنك الدولي الحوكمة بأنها:" الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية"[1].

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فيرى أن الحوكمة هي:"ممارسات السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"[2].

وعرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة عام 1999 بأنها نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح. وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة. وبهذا الإجراء، فإن الحوكمة المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء. ويجب أن تزود الحوكمة المؤسسية الجيدة الحوافز المعقولة لكل من مجلس الإدارة، والإدارة من أجل متابعة تحقيق الأهداف التي تكون لمصلحة الشركة (البنك) والمساهمين، وأن تسهل من عملية الرقابة الفعالة، وبالتالي تشجيع الشركات (البنوك) على استخدام مواردها المتاحة بشكل كفء[3].

وتعرف الباحثة الحوكمة بالاعتماد على التعاريف السابقة بأنها: نظام يضمن الممارسات السليمة والجيدة للإدارة، ويؤمن الثقة للمستثمرين من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ التي تقوم على الشفافية والعدالة، تحكم و توجه وتسيطر على الإدارة في الشركات بما لديها من آليات رقابية على الإدارة تمنعها من التلاعب بالمعلومات الداخلية. بما يعود بالفائدة على جميع الأطراف.

وقد كان لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية دوراً بارزاً في إرساء مجموعة من المبادئ والإرشادات غير الملزمة لمنظمات الأعمال حول حوكمة الشركات، فضلاً عن إسهامات كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد،و قد تم صياغة مبادئ منظمة (OECD) بحيث تحقق الأهداف التالية [4]:

- تنمية الوعي نحو التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات.
- توفير إطار مفاهيمي وتطبيقي لضمان فعالية حوكمة الشركات.
- الفهم الواعي للعلاقات المترابطة بين حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

و غطت هذه المبادئ والإرشادات خمسة مجالات هي [5]:

1-حماية حقوق المساهمين The Rights of Shareholders .

2- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين The Equitable Treatment of Shareholders .

3-دور أصحاب المصالح الأخرى The Role of Stakeholders in Companies.

4-الشفافية والإفصاح Disclosure & Transparency.

5-مسئوليات مجلس الإدارة The Responsibilities of Board.

وقد تم تدعيم هذه المبادئ من قبل منظمة الشفافية الدولية وبنك كريدي لونيه، وأصبحت تضم سبعة محددات رئيسية لحوكمة الشركات المقبولة دولياً وهي:

ج-الشفافية.

ح-طريقة الإفصاح المحاسبي.

خ- المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي.

د- المراجعة.

ذ- الاستقلال.

ر- العدالة.

ز- الانضباط.

ثانياً- آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة التقارير المالية:

يقع على عاتق الشركات التي تتبنى مفهوم الحوكمة التعرف عليه، وتطبيق دعائم ذلك المفهوم والمتمثلة في آليات حوكمة الشركات. ويعد التطبيق السليم لتلك الآليات خطوة أساسية نحو الاستفادة من مزايا الحوكمة. وأهم هذه الآليات متمثلة في[6]:

1-مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم آليات حوكمة الشركات، كونه يتولى إدارة أمور الشركة بناءً على تفويض من الجمعية العامة، حيث يجب أن يعمل المجلس على تحقيق مصالح الشركة و مصالح مساهميها ووضع الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، وأن يكون قادراً على إبداء أحكام موضوعية فيما يتعلق بأمور الشركة.

كما ينبغي أن يراعى تحقيق التوازن عند تكوين مجلس الإدارة بحيث يتضمن أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين، ويفضل أن يكون غالبية الأعضاء من غير التنفيذيين على أن تتوافر لهم الخبرات والمهارات الفنية والتحليلية اللازمة. كما يتولى المجلس تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، ويجب ألا يجمع ذات الشخص بين الصفتين مع ضرورة الفصل الواضح لمهام كليهما والإفصاح عنهما في التقرير السنوي للشركة.و ينبثق عن هذا المجلس اللجان التالية:

أ- لجان المراجعة:

يتم تشكيل لجان المراجعة بحيث يكون جميع أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويجب ألا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة. كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية. ومن مهامها دراسة نظام الرقابة الداخلية وإبداء التوصيات بشأنه، ودراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة وضع الإجراءات التصحيحية وتقييم مؤهلات وكفاءة أداء واستقلالية المراجع الخارجي، واقتراح تعيينه، وأتعابه.

والجدير ذكره أن لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة علي عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير بعضهم إلى أن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية[7].

إضافةً إلى ذلك فقد توصلت دراسة (Memullen) التي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية[8].

ب- لجان المكافئات:

يتم تشكيل لجان المكافئات بحيث يكون غالبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكون مهمتها اقتراح المقابل المادي الذي يحصل عليه الأعضاء التنفيذيون، على أن يتم الإفصاح عما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين شاملاً المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز و أي عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.

ج- لجان الترشيحات:

يتم تشكيل لجان الانتخاب بحيث يكون غالبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكون مهمتها صياغة إجراءات ومعايير انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

د- لجان إدارة المخاطر:

يتم تشكيل لجان إدارة المخاطر بحيث يكون غالبية أعضائها من غير التنفيذيين. وتتمثل مهمة تلك اللجان في وضع القواعد والإجراءات اللازمة للتعامل مع كافة المخاطر الأخرى بخلاف المخاطر الإستراتيجية التي يتعامل معها مجلس الإدارة، والإشراف على عملية إدارة المخاطر بالشركة للتحقق من فعاليتها في تنفيذ المهام الموكلة لها، والتحقق من أن نظام إدارة المخاطر يعمل بشكل مرضي، ودراسة المخاطر المصاحبة لأنواع معينة من الأوراق المالية التي تتعامل بها الشركة.

2- إدارة المراجعة الداخلية: تتمثل مهام إدارة المراجعة الداخلية في التأكيد على التشغيل الفعال لنظام الرقابة الداخلية بالشركة، ووضع نظم لتقييم وسائل وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة ولتطبيق قواعد الحوكمة بها على نحو سليم ويتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول متفرغ لذلك بالشركة يتبع العضو المنتدب مباشرة. ويكون تعيين وتجديد وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملاته المالية بقرار من العضو المنتدب وبموافقة لجنة المراجعة. كما يصدر مجلس الإدارة قرارًا واضحًا ومفصلاً ومكتوبًا بأهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية ومديرها ومن يعاونوه.

3- المراجع الخارجي: يكون للشركة مراجع خارجي مستقل عن إدارتها الداخلية. ويقوم مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة المراجعة بترشيح مراجع خارجي ممن تتوافر فيهم الكفاءة والخبرة والسمعة الحسنة، على أن يتم تعيينه بقرار من الجمعية العامة للشركة مع تحديد أتعابه السنوية، ويجب أن يكون المراجع الخارجي مستقلاً ومحايدًا فيما يبديه من آراء، وأن لا يقوم بأداء أية أعمال إضافية للشركة إلا بعد موافقة لجنة المراجعة على ألا يكون ذلك العمل الإضافي من الأعمال التي تخضع لتقويم، أو مراجعة، أو إبداء رأى ذات المراجع عند مراجعته للقوائم المالية للشركة ما يجب أن يتم الإفصاح عن المبلغ المدفوع للمراجع الخارجي مقابل تلك الأعمال الإضافية. وبالتالي ونتيجةً لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده مرفقاً بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الوحدات الاقتصادية[9].

4- إدارة المخاطر: حيث تقع مسؤولية إدارة الخطر بالشركة على مجلس إدارتها، إذ يجب على المجلس وضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تتعرض لها الشركة في ضوء طبيعة نشاط الشركة وحجمها والسوق التي تعمل به. ولذلك يجب أن يكون مجلس الإدارة على وعي بأهمية إدارة الخطر بالشركة. والإفصاح الوقتي عن المعلومات التي تؤثر على مصالح المساهمين.

5- حقوق حملة الأسهم (المساهمين): تتعلق بتمتع المساهمين بحقوقهم الأساسية والتي منها الحق في انتخاب وعزل مجلس الإدارة، والحق في المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين، وضمان توفير الحماية الكافية لهذه الحقوق، هذا بالإضافة إلى حماية حقوقهم الطبيعية في ربحية الشركة، وللمساهمين الحق في الحصول على المعلومات الكافية واللازمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على الشركة وتحقيق المشاركة الفعالة في اتخاذ تلك القرارات، كما يجب على الشركة أن تضمن تحقيق المعاملة المتساوية لكافة المساهمين، وبصفة خاصة الأقلية،و ضرورة إجراء حوار مع المستثمرين المؤسسيين قائم على الفهم المتبادل للأهداف.

6- حقوق باقي أصحاب المصلحة: وتتعلق باحترام حقوق باقي أصحاب المصلحة بالشركة، وتوفير السبل الكفيلة بحصولهم على المعلومات اللازمة لإبداء أحكام، واتخاذ قرارات للوقوف على الوضع التشغيلي والمالي للشركة، وكذلك إتاحة الفرصة لهم للحصول على تعويض مناسب في حالة انتهاك حقوقهم.

وبناءً على ما سبق ومما لا شك فيه أن المعلومات المحاسبية لها أثر واضح في سوق الأوراق المالية، وأن توفر عناصر الجودة في هذه المعلومات يساعد في قيام هذه المعلومات بدورها في تنشيط حركة التداول في سوق الأوراق المالية وزيادة ثقة المتعاملين فيها، ويمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد

المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، وبالتالي تقوم حوكمة الشركات من خلال آلياتها ومبادئها المتعددة بتوفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

ثالثاً– المقومات الأساسية لحوكمة الشركات:

توجد ثلاثة مقومات أساسية لحوكمة الشركات تتمثل في الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للحوكمة. وسيتم استعراض تلك المقومات على النحو التالي[10]:

الإطار القانوني: وهو الذي يحدد حقوق ومسؤوليات واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية المعنية بالشركة، وبصفة خاصة المؤسسين، والجمعية العمومية للمساهمين، ومجلس الإدارة، ولجانه الرئيسية، ومراقب الحسابات. كذلك يحدد عقوبات انتهاك هذه الحقوق والتقصير في المسؤوليات، وتجاوز تلك الاختصاصات. كما يجب أن يحدد الإطار القانوني للحوكمة الجهة الحكومية المنوط بها مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة. أيضا يجب أن يكون الإطار القانوني لحوكمة الشركات في باب أو فصل مستقل من قانون الشركات أو قانون سوق رأس المال بدلا من تشتيت النصوص القانونية المتعلقة بالحوكمة في مواضع متفرقة بأكثر من قانون.

الإطار المؤسسي: ويتضمن المؤسسات الحكومية الرقابية المنظمة لعمل الشركات مثل هيئات سوق المال، وبورصات الأوراق المالية، والبنوك المركزية، وهيئات الرقابة الحكومية على الشركات. كما يتضمن أيضاً الهيئات غير الحكومية المساندة للشركات غير الهادفة للربح كالجمعيات المهنية والعلمية المعنية مثل جمعية المحاسبين والمراجعين، والجمعيات الأهلية المعنية كجمعية حماية المستهلك. كذلك يتضمن الإطار المؤسسات غير الحكومية الهادفة للربح مثل شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والمحاماة والتصنيف الائتماني والتحليل المالي، وشركات الوساطة في الأوراق المالية، وشركات الترويج وتغطية الاكتتاب. ولا يقل دور المؤسسات العلمية (كالجامعات مثلاً) أهمية عن دور تلك المؤسسات إذ يقع عليها عبء تطوير نظم الحوكمة ونشر ثقافتها. وينبغي أن تقوم جميع هذه المؤسسات بأدوارها بكفاءة وأمانة ونزاهة وشفافية لصالح الشركات والاقتصاد القومي.

الإطار التنظيمي: ويتضمن عنصرين هما النظام الأساسي للشركة، والهيكل التنظيمي لها والذي يجب أن يوضح أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلس الإدارة وكذا أسماء واختصاصات المديرين التنفيذيين.

ولا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الحوكمة مرتبط بمجموعة من المصطلحات الأساسية والتي لابد من العمل على توفيرها في البيئة الداخلية للشركات من أجل تحقيق التطبيق السليم لذلك المفهوم وهي[11]:

المساءلة: وتعني التزام الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار في حالة تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة بهدف ضمان الحفاظ على موجودات الشركة ووضعها المالي. كذلك يجب على مجلس الإدارة أن يكون مستعدًا للتعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة.

المسؤولية: تشير إلى تحديد خطوط الصلاحيات والمسؤولية بوضوح، بحيث توضح على سبيل المثال الأعمال والقرارات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية.

الشفافية: وتعني الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية بشكل يمكن المساهمين والمقرضين من تقويم أداء الشركة.

الاستقلالية: وتعني ممارسة إدارة الشركة لمهامها بدون وجود ضغوط من أي طرف بما يدفع الإدارة لاتخاذ مواقف وقرارات والإقدام على تصرفات فيها نوع من التحيز لمصلحة طرف معين في الشركة على حساب مصالح أطراف أخرى.

العدالة: وتعني معاملة الأقلية من المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

الانضباط: تشير إلى وجوب ممارسة الإدارة لمهامها في ضوء إطار معين من قواعد السلوك الأخلاقي والتي تعني الالتزام بالأخلاق الحميدة والسلوك المهني الرشيد والمتوازن من أجل تحقيق المصالح لكل الأطراف.

النتائج والمناقشة:

تم توزيع (100) استبانة في سوق دمشق للأوراق المالية واسترداد (85) استبانة منها أي كانت النسبة (85%) وهي نسبة جيدة ومقبولة.

1- توزع العينة تبعاً للشهادة العلمية:

جدول (1) يبين توزع عينة الدراسة تبعاً للشهادة العلمية

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	16	18.8
جامعي	33	38.8
ماجستير	28	32.9
دكتوراه	8	9.4
المجموع	85	100

تشير بيانات الجدول(1) إلى أن نسبة من يحملون شهادة ثانوية عامة 18.8%ونسبة من يحملون شهادة بكالوريوس 38.8%، أما نسبة من يحمل شهادة ماجستير فقد كانت 32.9%، والباقي كانت نسبته 9.4% من حملة شهادة الدكتوراه. وهذا يؤكد اتجاه سوق دمشق للأوراق المالية حول استقطاب حملة الشهادات العليا.

2- توزع العينة تبعاً للمنصب الوظيفي:

جدول (2) يبين توزع عينة الدراسة تبعاً للمنصب الوظيفي

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
مراجع حسابات	19	22.35
محلل مالي	29	34.11
وسيط مالي	33	38.82
عضو مجلس إدارة	4	4.70
المجموع	85	100

تشير البيانات في الجدول (2) إلى أن 22.35% من أفراد العينة من مراجعي الحسابات، وبلغت نسبة المحللين الماليين 34.11%، أما نسبة الوسطاء الماليين في العينة 38.82%، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة 4%.

3- توزع العينة تبعا للخبرة الوظيفية:

جدول(3) يبين توزع عينة الدراسة تبعاً للخبرة الوظيفية

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	32	37.64
من 5-10 سنوات	23	27.05
10-15 سنة	27	31.76
15سنة فأكثر	3	3.52
المجموع	85	100

تشير بيانات الجدول (3) أن الخبرة الوظيفية لأفراد العينة كانت على الشكل الآتي:

37.64% من أفراد العينة خبرتهم الوظيفية اقل من خمس سنوات. و 27.05% خبرتهم الوظيفية من 5-10 سنوات، و 31.76% خبرتهم الوظيفية من 10-15 سنة، و3.52% خبرتهم الوظيفية 15 سنة فأكثر.

النسب الخاصة لأسئلة التحليل: (الجدول بالنسب المئوية للإجابات)

جدول (4) يبين نسب الموافقة على أسئلة الاستبيان

السؤال	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة
1- يؤدي تبني مفهوم حوكمة الشركات إلى إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية والرقابية.	25.9	56.5	16.5	1.2	0
2- يؤدي تبني مفهوم حوكمة الشركات إلى إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية.	23.5	60.0	11.8	4.7	0
3-يساعد تبني مفهوم حوكمة الشركات في توافر بيئة تتسم بالشفافية و المصداقية.	35.3	38.8	25.9	0	0
4- يؤدي تطبيق آليات الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة و لجان المراجعة و إدارات المراجعة الداخلية والقواعد المهنية لممارسة المهنة إلى تحسين جودة التقارير و القوائم المالية.	15.3	52.9	28.2	0	3.5
5- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية لما تتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية و الرقابية و الارتقاء بالممارسة المحاسبية.	29.4	47.1	18.8	4.7	0
6- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وجود المعايير القانونية و التي تعكس القوانين و اللوائح المطبقة بالشركة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.	22.4	40.0	30.6	7.1	0

7- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وجود المعايير الرقابية رو التي تعكس الجهات و الأساليب الرقابية القائمة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.	23.5	40.0	27.1	9.4	0
8- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وجود المعايير المهنية والتي تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.	24.7	50.6	18.8	5.9	0
9- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وجود المعايير الفنية و التي تعكس مدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.	22.4	45.9	27.1	4.7	0
10- يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وجود جميع المعايير للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.	23.5	40.0	27.1	9.4	0
11- هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.	4.7	20.0	48.2	22.4	4.7

ويبين الجدول رقم 4 النتائج الخاصة بتحليل إجابات أسئلة الاستبيان على الشكل الآتي:

-بلغت النسب الخاصة بالسؤال الأول في الاستبيان 25.9% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و 56.5% من أفراد العينة موافقتهم عالية، و 16.5% درجة موافقتهم متوسطة، و 1.2% درجة موافقتهم ضعيفة. وهذا يدل على أن هناك إجماعاً من قبل أفراد العينة على تبني مفهوم حوكمة الشركات يؤدي إلى إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات و الذي يقوم على مجموعة من المعايير القانونية والمهنية والفنية والرقابية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال الثاني في الاستبيان فكانت 23.5% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و60% موافقتهم عالية، و11.8 درجة موافقتهم متوسطة، و4.7% درجة موافقتهم ضعيفة. وهذا يدل على القبول بأن تبني مفهوم حوكمة الشركات يؤدي إلى إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال الثالث في الاستبيان كانت 35.3% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و 38.8% من أفراد العينة موافقتهم عالية، و 25.9% من أفراد العينة موافقتهم متوسطة، ولا يوجد من أفراد العينة من كانت موافقتهم ضعيفة أو معدومة، وهذا يعني أن هناك إجماع من قبل أفراد العينة على أن: تبني مفهوم حوكمة الشركات يساعد في توافر بيئة تتسم بالشفافية والمصداقية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال الرابع في الاستبيان فبلغت 15.3% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و52.9% موافقتهم عالية، و 28.2% من أفراد العينة موافقتهم متوسطة، و0% موافقتهم ضعيفة، و3.5% موافقتهم معدومة، وهذا يدل على وجود قبول من قبل أفراد العينة على أن: تطبيق آليات الحوكمة المتمثلة في مجلس الإدارة ولجان المراجعة وإدارات المراجعة الداخلية والقواعد المهنية لممارسة المهنة يؤدي إلى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال الخامس في الاستبيان فكانت 29.4% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و47.1% من أفراد العينة موافقتهم عالية، و18.8% موافقتهم متوسطة، و4.7% موافقتهم ضعيفة، و0% موافقتهم

معدومة. القبول بأن: تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية لما تتضمنه من مراعاة للجوانب القانونية والرقابية والارتقاء بالممارسة المحاسبية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال السادس في الاستبيان فبلغت 22.4% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و40% من أفراد العينة موافقتهم عالية، و30.6% موافقتهم متوسطة، و7.1% موافقتهم ضعيفة، و0% موافقتهم معدومة، وهذا يؤكد أن: تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود المعايير القانونية والتي تعكس القوانين واللوائح المطبقة بالشركة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال السابع في الاستبيان فكانت 23.5% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و 40% موافقتهم عالية، و27.1% موافقتهم متوسطة، و9.4% موافقتهم ضعيفة، و 0% موافقتهم معدومة، وهذا يؤكد أن: تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود المعايير الرقابية و التي تعكس الجهات والأساليب الرقابية القائمة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال الثامن في الاستبيان فكانت 24.7% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و 50.6% موافقتهم عالية، و18.8% موافقتهم متوسطة، و5.9% موافقتهم ضعيفة، و0% موافقتهم معدومة، وهذا يؤكد أن: تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود المعايير المهنية والتي تعكس مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال التاسع في الاستبيان كانت 22.4% من أفراد العينة موافقتهم عالية جداً، و45.9% موافقتهم عالية، و27.1% موافقتهم متوسطة، و4.7% موافقتهم ضعيفة، و0% موافقتهم معدومة، وهذا يؤكد أن: تطبيق حوكمة الشركات يؤدي إلى وجود المعايير الفنية والتي تعكس مدى توفر خصائص المعلومات المحاسبية للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال العاشر في الاستبيان كانت 4.7% موافقتهم عالية جداً، و20% موافقتهم عالية، و48.2 موافقتهم متوسطة، و22.4% موافقتهم ضعيفة، و 4.7% موافقتهم معدومة، وهذا يدل على أن النسبة الأكبر من أفراد العينة موافقتهم متوسطة لسؤال الاستبيان: يؤدي تطبيق حوكمة الشركات إلى وجود جميع المعايير للحكم على جودة المعلومات المحاسبية.

-**أما** النسب الخاصة بالسؤال الحادي عشر في الاستبيان فكانت 4.7% موافقتهم عالية جداً، و20% موافقتهم عالية، و48.2% موافقتهم متوسطة، و22.4% موافقتهم ضعيفة، و4.7% موافقتهم معدومة، وهذا يدل على قبول شبه متوسط لسؤال الاستبيان بأن: هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات.

اختبار الفرضيات:

تم إعطاء قيم رمزية للإجابات كما يلي:

جدول (5) يبين القيم الرمزية للإجابات

عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	معدومة
1	2	3	4	5

ثم تم اختبار الأسئلة المتعلقة بالفرضيات بواسطة إحصائية الاختبار t لعينة واحدة عند مستوى دلالة 0.05أي بمجال ثقة قدره 0.95 و قد كانت النتائج كما يلي:

اختبارT Test لعينة واحدة:

جدول(6) يبين اختبار الفرضيات

مجال الثقة بدرجة 95%		الفرق بين المتوسطات	معنوية الاختبار	درجات الحرية	قيمة الاختبار
الحد الأعلى	الحد الأدنى				
−0.7433	−0.9059	−0.82460	0.000003	84	−20.159

بما أن قيمة المعنوية أصغر من **0.05** فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم نستنتج التالي:

1. تتأثر جودة التقارير المالية بوجود حوكمة الشركات.
2. إن التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات بما يتضمنه من آليات يؤدي إلى تحقيق العديد من المنافع على مستوى الشركات وسوق المال.
3. هناك وعي من قبل العاملين في سوق دمشق للأوراق المالية بأهمية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

التوصيات:

1. التوجه إلى القائمين على هيئة دمشق للأوراق المالية لتفعيل الدور الرقابي والإشرافي وتوقيع الجزاءات على الشركات في حالة مخالفتها لتعليمات الهيئة المتعلقة بحوكمة الشركات.
2. ضرورة تضمين تقرير مجلس الإدارة قائمة بممارسات حوكمة الشركات توضح فيها الشركات مدى التزامها بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، أو إعداد تقرير منفصل يتضمن معلومات حوكمة الشركات ليساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة.

المراجع:

1- The World Bank, Governance and Development, *Theworld bankpublication*, Washington,D.C.P.1.1991.

2- United Nations Development Program, *Governance for sustainablehuman development,* A UNDP policy document,N.Y.P.3.1997.

3−دهمش، نعيم؛ اسحق أبو زر، عفاف. *تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك*، مجلة البنوك في الأردن، العدد العاشر، المجلد الثاني والعشرون، ديسمبر، 2003، 27−30.

4- GRANT, K. *Improving Corporate Governance Standards*; The work of the OECD and the principles', organization for economic cooperation and development. January 2004.

5-مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية (واشنطن)، *حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين*. 2003، 145-151.

6-شبل، منى سليمان محمود. *مؤشر مقترح للإفصاح عن الممارسات للحوكمة مع التطبيق على بعض الشركات المصرية المقيدة بالبورصة*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2009، 13.

7- DEFOND, M., et al, *Dose the market value financial expertise on committee of boards of directors*. From http: // Audit, www. Papers. Ssrn.com /paper tap.

8- MEMULLEN, D.N., Audit committee performance: *An investigation of the consequences associated with audit committees*, a journal of practice and theory, VOl. 15, spring, 1996, 9-86.

9-خليل، محمد أحمد إبراهيم. *دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة نظرية تطبيقية*، كلية التجارة ببنها، قسم المحاسبة،12،2005.

10- الحفناوي، شوقي عبد العزيز بيومي. *حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي*، مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، 189-226.

11- الحيزان، أسامة فهد. *نظام إدارة ومراقبة المنشآت (الحوكمة): حالة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*، مؤتمر حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية و الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، 3-42.